



عبدالعزیز المعجل وفهید المویزري ود.علي بن ساير



أسامة العتيبي وم.أحمد المنفوشي



م.أحمد المنفوشي في حديث مع عدد من الأعضاء على هامش الجلسة (محمد هاشم)

المجلس البلدي أشاد بإجراءات البلدية الخاصة بالتعامل مع قضية التشوينات

إلغاء لجنة تقصي الحقائق حول الاستيلاء على أراضي الدولة

أشاد عدد من أعضاء المجلس البلدي بجهود مدير عام البلدية م.أحمد المنفوشي في إزالة مواقع التشوينات المخالفة والإعلان عن الإجراءات المتخذة بحق أصحابها والمتمثلة في الإحالة إلى النيابة. وقد شهدت الجلسة التي ترأسها رئيس المجلس أسامة العتيبي الموافقة على طلب بإلغاء لجنة تقصي الحقائق بشأن الاستيلاء على أراضي الدولة والمقدم من رئيس اللجنة عبدالعزیز المعجل الذي أكد عدم رد الجهاز التنفيذي على استفسارات أعضاء اللجنة والمتعلقة بقضية التشوينات وفي المقابل نجد المعلومات تنشر بالصحف ودون علم اللجنة بذلك المستندات. من جانبه، أكد م.أحمد المنفوشي على تعاون الجهاز التنفيذي مع لجنة تقصي الحقائق، مؤكداً أن ما نشر لا يعلم عنه شيئاً ولم يسرب للصحافة في ظل وجود أكثر من جهة تقوم بمتابعة الموضوع، مستدركاً بأن الصحافة حرة فيما تنشره.

من جانب آخر، وافق المجلس على طلب قطاع المشاريع تطوير وتجميل الساحة المجاورة لسوق الوطنية والبالغة مساحتها

2م6000م وإقامة مطاعم وكافتيريات لخدمة المنطقة. كما وافق المجلس على تخصيص موقع مبنى مواقف السيارات متعدد الأدوار بمنطقة شرق قطعة 5. وأقر المجلس اقتراح العضو مشعل الحمضان بشأن تخصيص مكتب للبلدية في وزارة العدل. كما تمت الموافقة على اقتراح بتحويل مراكز البلدية في المناطق إلى مراكز خدمة المواطنين، إضافة إلى الموافقة على استحداث خط ساخن لمكافحة العزاب في السكن الخاص. وأقر المجلس توصية لجنة الإصلاح والتطوير بشأن تطبيق لوائح الخدمة المدنية على الموظفين المتغيين ومتابعة تطوير الهيكل الإداري والعمل على تحقيق تقييم سنوي للموظفين بضوابط عادلة تشجع على الانجاز.

وحدد المجلس أولوياته للمرحلة المقبلة، وتضم البوابة الإلكترونية وتقليص الدورة السنوية، اللائحة الداخلية، تطوير النظافة، تدوير والتخلص من النفايات. وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

العنزي لتطبيق أساليب «الرقابة الذكية» على أملاك الدولة

أكد عضو المجلس البلدي م.حمود العنزي دعمه لجميع الأسئلة والملاحظات التي قدمها زميله حمد المدلج، مشيداً بدوره في التصدي لأي موضوع يمس المال العام أو الاعتداء على ممتلكات الدولة.

أثنى العنزي على جهود الجهاز التنفيذي للبلدية وعلى رأسها مديرها م.أحمد المنفوشي في بسط قبضتها على سرقات الرمال والتشوينات المخالفة، مؤكداً أن مدير عام البلدية ونوابه اثبتوا لأعضاء المجلس البلدي وللمواطنين أن الجهاز التنفيذي للبلدية حارس أمين على أملاك وأراضي الدولة. واقترح في جلسة أمس أن تقوم البلدية بتطبيق أساليب الرقابة الذكية عبر استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة واستحداث غرفة عمليات لمراقبة أراضي الدولة الفضاء والأراضي خارج خط التنظيم

وتكون مزودة بنظام حوي قاعدة بيانات لجميع رخص التشوينات واستخدام التصوير الجوي كل أسبوع لمعرفة تطبيق استعمالات الأراضي بما تتضمنه قاعدة البيانات وبينان أي اختلاف بالمساحات أو اعتداءات على أراضي الدولة، مبيناً أن الرقابة الذكية تمكن البلدية من ضبط رقابة محكمة على أراضي الدولة بكفاءة عالية وموارد بشرية أقل.

بداح العنزي

افتتح رئيس المجلس البلدي أسامة العتيبي الجلسة الساعة 10,00 صباحاً.

● الأمين العام: كتاب وزير الدولة لشؤون البلدية بشأن التصديق على محضر اجتماع 2019/3.

● يوافق المجلس على اعتراض الوزير.

● الأمين العام: كتاب رئيس لجنة تقصي الحقائق بشأن التعديلات على أملاك الدولة والمتضمن طلباً بإلغاء اللجنة.

● عبدالعزیز المعجل: لجنة تقصي الحقائق تم تشكيلها بداية عمل المجلس وتم تقديم بعض الأسئلة ولكن للأسف الجهاز التنفيذي لم يرد على الأسئلة المقدمة من الأعضاء رغم أنها لجنة تقصي حقائق، وأن الأسئلة هي الأساس والعمل وتمثل الأسئلة في المساحة وتاريخ التعدي ولم يتم الإجابة عليها. ولذلك دوري كعضو تطبيق لوائح المجلس البلدي ولم يمكن الجهاز التنفيذي من أداء دورنا بعد ذلك، خاصة أن المعلومات نشرت بالصحافة ولا تعلم بها.

● فهد المويزري: هناك قصور إداري نحن نحاسب المسؤول عنه خاصة أن هناك تسريبات للاعلام بخصوص الموضوع، لذلك أن هذه اللجنة كانت حجر عثرة أمام عملنا ولذلك يجب أن نتناقش جميع الأمور علنا أمام الجميع، وبعد الاستقالة وإيقاف عمل اللجنة ثم المسؤول الجلس عن الموضوع. ولذلك جميع الأعضاء مسؤولون أمام الله، واطلب إلغاء اللجنة.

● فهد المويزري: لابد من سماع رأي الجهاز التنفيذي خاصة أن المواطنين يسألون عن الأوضاع ولذلك لابد من معرفة رأي المدير العام بهذا الخصوص وسؤالي: لماذا يتم إلغاء اللجنة؟ ولماذا لم تكن هناك استقالة جماعية بدلاً من تقديم الاستقالة كل على حدة.

● عبدالسلام الرندي: أعضاء لجنة تقصي الحقائق يؤتمنون على العمل ولم يتم تقديم أي أدوات أو مستندات وهي مفتاح للوصول للمقصر ولذلك السؤال الموجه للجهاز التنفيذي: لماذا تم رفض تقديم الأوراق للجنة؟

● أحمد المنفوشي: أساس العمل هو التقارير من الجهاز التنفيذي والمجلس وبخصوص التشوينات

في المناطق الى مراكز خدمة المواطنين.

● يوافق المجلس على الاقتراح.

● الأمين العام: اقتراح العضو السابق يوسف الغريب بشأن استحداث خط ساخن لمكافحة العزاب بالسكن الخاص.

● يوافق المجلس على الاقتراح.

● الأمين العام: توصيات ورشة عمل اللجنة.

● يوافق المجلس على توصيات اللجنة.

● تطبيق لوائح الخدمة المدنية عن المتغيين.

● ضبط الموظفين الذين يكتفون بالبصمة وإحالتهم للتحقيق.

● مكافأة الموظفين المتميزين.

● التأكيد على تفادي حدوث الأخطاء الإلثائية في محاضر الجلسة الرئيسية.

● متابعة تطوير الهيكلي الإداري لتفادي الأخطاء الموجودة وتلبية الاحتياجات.

● العمل على تحقيق تقييم سنوي للموظفين وفق ضوابط عادلة تشجع على الانجاز.

● الأمين العام: الكتاب المقدم من الأعضاء عبدالله المحري، محمد العزیز المعجل، محمد الرقيب، مها البغلي، حمد المدلج، مشعل الحمضان، بشأن تحديد أولويات المجلس.

● يوافق المجلس على التوصية التالية: المقدم من الأعضاء عبدالله المحري، عبدالعزیز المعجل، محمد الرقيب، مها البغلي، حمد المدلج، مشعل الحمضان، عبدالسلام الرندي، بشأن تحديد أولويات المجلس وتضمن: تطوير الدورة السنوية، اللائحة الداخلية لتنظيم أعمال المجلس البلدي.

● تقرر رفع الجلسة الساعة 12 ظهراً.

تطوير الساحة المجاورة لسوق الوطنية بإقامة مطاعم وكافتيريات

تخصيص مكتب للبلدية في وزارة العدل لتسهيل إنجاز المعاملات

● حسن كمال: تقدمنا بمقترحات منها التصوير الجوي لبيان استخدامات الأراضي، ولذلك هناك قصور من الجهاز التنفيذي في عملية المتابعة وعدم استخدام التقنيات الحديثة، وجهاز البلدية مترهل وهناك فته من الكفاءة وفي المقابل هناك عدد من الفاسدين الذين يعرقلون، ولا يوجد وصف وظيفي، لذلك لابد من اصدار اللوائح الخاصة بالتشوينات والعربات المنتقلة، لأننا مازلنا ننظر.

● الأمين العام: سؤال بشأن برنامج المجلس البلدي للسنة المالية 2018/2019.

● حمدي العازمي: اطلب تأجيل الميزانية الى دور الانعقاد المقبل.

● حسن كمال: بخصوص تخصيص موقع للتخزين بالشراكة مع طلب قطاع المشاريع تطوير المساحة المجاورة لجمع سوق الوطنية في منطقة القبلة قطعة (10).

● يوافق المجلس على التوصية التالية: الموافقة على طلب نائب المدير العام لقطاع المشاريع: تطوير وتجديد سوق الوطنية في لجموع سوق الوطنية في

● الأمين العام: شكوى اهالي منطقة قرطبة قطعة 1 بشأن أنظمة السكن الخاص والقرارات المنظمة لها.

● يوافق المجلس على رفض الشكوى.

● الأمين العام: اقتراح العضو د.حسن كمال بشأن الإسراع بصيانة دورية للشوارع الداخلية في منطقة الدعية والدسمة والشعب والمنصورية وينيد القار.

● يوافق المجلس على الاقتراح.

● الأمين العام: طلب قطاع المشاريع تخصيص موقع لمبنى مواقف السيارات متعددة الادوار بمنطقة شرق قطعة (5).

● يوافق المجلس على التوصية التالية: الموافقة على طلب قطاع المشاريع موقع مبنى مواقف سيارات متعددة الادوار بانبعاث تقريباً (38,0×115,0م) تقريباً رقم (5) داخل المدينة مع استحداث شارع تخديمي لخدمة الموقع المقترح.

● الأمين العام: طلب قطاع المشاريع تطوير المساحة المجاورة لجمع سوق الوطنية في منطقة القبلة قطعة (10).

● يوافق المجلس على التوصية التالية: الموافقة على طلب نائب المدير العام لقطاع المشاريع: تطوير وتجديد سوق الوطنية في لجموع سوق الوطنية في

54 إنذاراً للمحلات في الأحمدية

والصناعية والمهولة بغرض الكشف عن أي مخالفة تخص لوائح وقوانين البلدية، حيث قام الفريق بتحرير 16 مخالفة متنوعة بين فتح وإدارة محل من دون ترخيص من قبل البلدية وإقامة إعلان من دون ترخيص من قبل البلدية العامة واستغلال مساحة خارج حدود المحل فضلاً عن توجيه 54 إنذاراً لأصحاب المحلات. وأضافت العلاقات العامة أنه خلال الجولة تمت إزالة 154 إعلاناً عشوائياً من الشوارع الرئيسية والفرعية لمنطقة الفحيحيل السكنية والصناعية وذلك لمنع حجب الرؤية لسائقي المركبات.

ضمن جولات بلدية محافظة الأحمدية التفتيشية على المطاعم والمحلات والأسواق والمجمعات التجارية أعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن قيام فريق الطوارئ بالأحمدية بجولة واسعة النطاق تركزت على متابعة تراخيص الاعلانات والشهادات الصحية للعاملين واشترطات النظافة، والتي أسفرت عن تحرير 16 محضر مخالفة.

وفي هذا السياق، أفاد رئيس فريق طوارئ الأحمدية مشعل أبا الصافي أن الجولة استهدفت منطقة الفحيحيل السكنية

مشاركة الأعضاء في اختيار الأمين والوكلاء

قدم عضو المجلس البلدي عبدالله الرومي اقتراحاً بمشاركة أعضاء المجلس البلدي في ترشيح الأمين العام للمجلس البلدي والوكلاء المساعدين.

وقال الرومي في اقتراحه: وفقاً لما جاء في قانون البلدية رقم 33 لسنة 2016 بالمادة رقم 30 والخاص بالأحكام التفصيلية لأعمالها واختصاصاتها وفقاً لأنظمة ديوان الخدمة المدنية، ويرأس الأمانة العامة، تحت إشراف رئيس المجلس، أمين عام بدرجة وكيل وزارة يعاونه عدد من الوكلاء المساعدين يرشحهم جميعاً رئيس

المجلس البلدي، لذلك ووفقاً للمادة المذكورة فإن رئيس المجلس البلدي هو الذي يقوم بترشيح الأمين العام والوكلاء المساعدين، ومن منطلق التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس البلدي ورئيس المجلس البلدي والأمانة العامة للمجلس البلدي والذي يصب في مصلحة العمل البلدي وخدمة وطننا.

لذا نقترح: أن يشارك أعضاء المجلس البلدي رئيس المجلس في اختيار الأمين العام والوكلاء المساعدين، وذلك قبل اختيار الأمين العام والوكلاء المساعدين.